الاحوال الإدارية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية بمدينة [رشيد]
من خلال وثائق القرنين (١٠/ ١١هـ . ١٦/ ١٧م.)

أولاً الأحوال السياسية والإدارية

أدرك العثمانيون منذ دخولهم مصر أهميتها بصفة عامة وأهمية الثغور بصفة خاصة، لذا حرص العثمانيون على إخضاع ثغر (الإسكندرية، دمياط، رشيد والسويس) لسلطتهم المباشرة[١]، فجعل أمر تعيين قبودناتها بأمر مباشر من الباب العالي، ويحمل هؤلاء القبودنات رتبة الباشوية بالإضافة إلى حملهم رتبة الصنجقية[٢] وبذلك كان لهم الحق في الإمتيازات المقررة للبكوات من مرتب نقدي (سالیانة) ومرتب عيني (جراية وعليق) تصرف لهم من خزينة مصر، ولكنهم لم يكونوا أعضاء في الديوان العالي كالبكوات، ولا دخل لهم في إدارة مصر[٣]، وتقتصر مهمتهم كما يذكر حسين أفندى، على حفظ القلاع وربط البنادر[٤]، والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة[٥]، واتخذ هؤلاء القابودانات معاونين لهم كالتخدا والأغوات وغيرهم للقيام بالأعمال الإدارية والعسكرية .

ولحماية مصر وثغورها من أية هجمات بحرية أبقت الدولة العثمانية عدد من الأوجاقات العسكرية لحفظ الأمن والتصدي لأية محاولة لغزو مصر وثغورها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحامية العسكرية كانت تأتى مع القابودان

---

(١) وقد أشارت معظم المصادر والوثائق الى أن ثغر رشيد ودمياط كانوا في كثير من الأحيان يخضعون لقبودان واحد ، فى حين أن د. عمر عبد العزيز عمر يشير الى أن ثغر رشيد والعريش والقصير كانت في مرتبة ثانية من حيث أهميتها بالنسبة للإسكندرية ودمياط والسويس، كما أن حكامها لم تخضع لإشراف الباب العالي. للإستزادة انظر: عمر عبد العزيز عمر، مجتمع الإسكندرية في العصر العثماني، محاضرة ألقيت ضمن مجموعة محاضرات ألقيت فى ندوة علمية بكلية الآداب، جامعة الأسكندرية، ١٩٧٣م، ص ٣١٩. ونحن لا نتفق مع رأى د. عمر، فكيف أن رشيد ودمياط تخضع لقبودان واحد، فى حين أن رشيد لا تخضع لإشراف الباب العالى؟

(٢) الصنجق، السنجق: ج صناجق، وهى لفظ تركى كان يطلق فى الأصل على الرمح، ثم أطلق على الراية أو العلم، ثم أطلق على القسم الادارى، ثم أصبحت الصنجقية رتبة عسكرية عليا، يتقلدها كبار الأمراء المماليك، وتجدر الاشارة الى أنه كان يعين دائما لحكم الولايات المصرية الخمس الكبرى (الغربية، البحيرة، الشرقية، المنوفية، وجرجا) أمراء من المماليك برتبة صنجق، أما الولايات الأخرى فمان يعين لحكمها أمراء مماليك برتبة كاشف.أحمد شلبى بن عبد الغنى، ت١١٥٠هـ/١٧٣٧م، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العينى، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٧٨م، ص ١١٧؛ وأيضا محمد بن السرور البكرى، النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق عبد الرازق عبد الرازق عيسى، ط ١، القاهرة ١٩٩٨م، ص١٧٠.

(٣) ليلى عبد اللطيف إبراهيم، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٨م، ص ٣٨٥.

(٤) البندر: كلمة فارسية تعنى مربط السفن على الشاطئ أنظر: طوبيا العنيسي، تفسير الألفاظ الداخيلة فى اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه، دار العرب، القاهرة ١٩٦٥م، ص١٣. ميناء التجارة ومنها بندرك، بمعنى الميناء الصغير، وبندركاة أي ميناء التجارة. أنظر: محمد على الآنسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى بالدرارى اللامعات فى منخبات اللغات، بيروت ١٣١٨هـ، ص ١١١.

(٥) حسين أفندي الروزنامجي، ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، ترجمة: محمد شفيق غربال، مجلة كلية الآداب بالجامعات المصرية، مايو ١٩٣٦م، مج ٤، ج ١، ص ١٥.

عند قدومه من اسلامبول وتأتمر بأمره، وتقيم الحامية فى قلاع الثغور[١]، ولقد حدد قانون نامة مصر ١٥٢٥م. عدد هذه الأوجاقات ومهامهم، وكان عدد الحامية العثمانية التى تركها الأتراك بعد دخولهم مصر ست فرق عسكرية (أوجاقات) هى كوكليان، تفنكجيان، الجراكسة، الإنكشارية، العزبان والجاوشية، ثم أضاف السلطان سليمان بعد مضى ما يقرب من ثلاثين عاماً من إصدار قانون نامة فرقة سابعة وهي فرقة المتفرقة[٢].

ومن أهم الأوجاقات التى وجدت برشيد في تلك الفترة (أوجاق الإنكشارية أو جماعة مستحفظان، أو أوجاق الينكجرى)، فضلا عن أوجاق عزبان، والمتفرقة وجاويشان، ويخضع قاداتهم لأمرة قادة القلاع الدزادرة[٣].

وكان لهذه الأوجاقات دور كبير في رشيد في النواحي الإقتصادية والإجتماعية للمدينة على الرغم من أن قانون نامه كان يحرم عليهم العمل في النواحي الإقتصادية والتجارية وعدم الإختلاط بالأهالى، غير أنه يلاحظ خلال القرن السابع عشر الميلادي، إمتلاك أفراد كثيرة منهم بمدينة رشيد، أبنية وأراضي، وانخرطوا مع أهلها وعملوا بوظائف مختلفة مع الإحتفاظ برتبهم كما سوف نرى.

وطالما كانت رشيد وغيرها من الثغور ملجأ للهاربين من السلطة، وذلك لسهولة هروبهم خارج البلاد على ظهر إحدى السفن المتجه إلى تركيا أو غيرها من البلاد[٤]، فقد أوردت الوثائق العديد من أوامر الضبط والإحضار لعدد من الهاربين من السلطة والوعيد لمن يخالف أو يتهاون في القبض عليهم، وكانت أوامر الضبط موجهة إلى كل الجهات المسؤلة عن الوجه البحرى والقبلى من أمرا الأولوية الشريفة[٥] والكشاف والحكام ومشايخ العربان بالوجهين البحرى والقبلى، والملتزمين، ومن ذلك مرسوم ١٠٠٨هـ.[٦] حيث قام جماعة من الفلاحين القاطنين بالغربية، بالهروب إلى رشيد، دمياط، المنصورة، أبيار والإسكندرية وغيرها من الولايات البحرية، مما أدى إلى تعطيل العمل بالأراضى، وعدم دفع المال الميرى المقرر عليهم، وكان الأمر بالقبض على أى من الهاربين حيث كانوا وحبسهم لمدة عشر سنين من غير عذر ولا حجة ولا تهاون ولا إهمال ولا حماية ونؤكد فى ذلك غاية التأكيد، طبقا لما ورد بالأمر.

ولقد تكرر المرسوم فى ١٠٢٧هـ بخصوص الفلاحين أيضا، وبنفس الجهة ونفس الموضوع[٧].

---

(١) عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، ع٨٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م، ص٦٧. ويذكر الرحالة سيزار لامبرت (زار المدينة ١٦٢٧) أن عدد الجنود بقلعتي رسيد ١٥٠ جندياً لحماية المدينة. أنظر: قلاع مصرية قديمة، مجلة الجيش، المطبعة الأميرية ببولاق، المجلد السادس، العدد الرابع ١٩٤٤م، ص ٥٧٥.

(2) M. R., Clément, *L'égypte Ottomane (1517-1798),* vol. 1, Paris, 1948, p. 9.

(٣) عبد الحميد سليمان، الموانئ المصرية، ص ٦٧.

(٤) جليلة جمال القاضى، محمد حسام الدين إسماعيل، محمد طاهر، رشيد النشأة والازدهار والانحسار، دار الأفاق العربية، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٥٩.

(٥) هما قابودانات الثغر، وأطلق عليهم أيضا، (أمير اللوا الشريف السلطانى)، (أمير اللوا الشريف السلطاني وقابودان العمارة) و (أمير السنجق الشريف السلطانى) ويأتى على رأس الجهاز الإدارى فى الثغر. أنظر: عبد الحميد سليمان، الموانئ المصرية، ص ٦٥.

(٦) س ٢٥، ص١٥٣، م ٤٤٦، أوائل جمادى الثانى ١٠٠٨هـ

(٧) س ٣٩، ص٤٤٤، م ١٣٥٢/ ٢ ذى القعدة ١٠٢٧هـ.

ونظراً لأهمية ثغر رشيد وما يمثله بالنسبة للدولة العثمانية من الناحية الاقتصادية كما سوف نرى أنه كانت من عادة كل باشا يأتى إلى مصر يقوم بزيارة رشيد حيث يصطحبه كتخدا[١] الجاويش وباش جاويش والملازمين (الملاقية) ليتفقد المدينة وحصونها وزيارة أولياء الله الصالحين، ولا غرو في ذلك إذ أن السلطان سليم قد قام بزيارة رشيد عند دخوله مصر. ومن أهم الباشاوات الذين زاروا رشيد في تلك الفترة: (حسن باشا السلحدار ١٢ ربيع الثاني ١٠٩٩- ٥ ذى الحجة ١١٠٠هـ/ ١٥ فبراير ١٦٨٨، ٢٠ سبتمبر ١٦٨٩م)[٢]، (أحمد باشا ٦ محرم ١١٠١- ١٢ جمادي الثاني ١١٠٢هـ/ ٢٠ اكتوبر ١٦٨٩ – ١٣ مارس ١٦٩١)[٣]، وغيرهم الكثير.

وفى مدة إقامة الوالى برشيد جرت العادة على أن يخصص له ميزانية من ديوان الثغر، تصرف على خدمته ومصالحه وما يخص المطبخ وغير ذلك، من ثمن سكر وأغنام ودجاج وعسل وسمن وحصر وخضروات وأخشاب وما يصرف للكلارجى والعيش والطباخين[٤].

ثانياً الأحوال الإقتصادية: تشمل الزراعة والصناعة والتجارة:

أ. الزراعة

اتبع العثمانيون في إدارة الراضي الزراعية برشيد نظام الالتزام حيث يتعهد شخص ما بدفع الضريبة المقررة على مقاطعة ما ويحصل بعد ذلك على تقسيط التزام بعد أن يرسو عليه المزاد من خلال أعلى سعر يقدمه ويصبح مسئول عن جباية المال الميرى المقرر على حصة التزامه وفي مقابل القيام بهذا العمل يحصل الفائض على مساحة من الأرض معفاة من الضريبة تسمى الأوسية التي تختلف مساحتها من قرية لأخرى[٥].

وإذا ما نظرنا إلى الحصيل الزراعي لمدينة رشيد من خلال ما عرض بالوثائق وما ورد بالمصادر والمراجع سنجد أن رشيد تتميز بثراء تربتها ووفرة العوامل المهيأة لنمو المحاصيل بها، ومن أهم هذه المحاصيل زراعة الأرز، ويعد الأرز المحصول الرئيسي الذى اشتهرت به رشيد وبلغ إنتاج الفدان سبعة أو ثمانية أرادب[٦]، ولقد عنى أهالى رشيد بهذه الزراعة وبرعوا فيها وهو ما أشار إليه سونينى *Sonnini* وهو أحد الرحالة الفرنسيين الذي زار رشيد، ويؤكد بأن رشيد تنتج كمية هائلة من الأرز بل أنها أكثر إنتاجا من دمياط أو غيرها من مدن الوجه البحري، على

---

(١) الكتخدا: جمع كتخدوات فارسية أطلقها الفرس على السيد الموقر والملك، وأطلقها الترك على الموظف المسؤل والوكيل المعتمد ووكيل الأوجاقات. أحمد السيد السعيد، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، ص ١٧٦.

(٢) الدمرداشي، أحمد كتخدا العزبان، الدرر المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عب الرحمن عبد الرحيم، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٦.

(٣) الدمرداشي، الدرر المصانة، ص ٩.

(٤) س٢١، ص١٠٥، م٣٢٧/ ٥ شوال ١٠٠٣هـ .

(٥) للإستزادة انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦م ، ص ٩٢-٩٣. جمال كمال محمود محمد، نظام الالتزام في ريف الصعيدفي العصر العثماني، رسالة ماجيستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٢٠٠١م ، ص ٦.

(٦) جليلة جمال القاضي وآخرون ، رشيد، ص ٦٠.

الرغم من أن الجو والتربة واحدة[١]، غير أن رشيد حققت عناية فائقة في زراعته وحصده، الأمر الذي انعكس بدوره على زيادة عيدان دق الأرز وتبيضه بمدينة رشيد عن غيرها من مدن الوجه البحري، كما يُذكر أن مدينة رشيد أحياناً ما تستعين بعمال من بلبيس والمنصورة لاقتلاع نبات الأرز لخبرتهم في هذا المجال[٢].

كما يكثر برشيد زراعة الأشجار وهو ما يؤكده المؤرخون منذ عصر مبكر فيشير بن حوقل "رشيد بها نخيل كثير"[٣] وأكد ذلك ذلك الإدريسي أيضاً، – وكان يستخدم ليف الأشجار في صناعة حبال السحيل الذى كان يرسل كمية كبيرة منه إلى القاهرة[٤] – فضلا عن ثمار البلح والليمون الحامض والحلو والرمان والزيتون والتوت والجميز والتين الشوكي والبطيخ والقصب والعنب والقمح والشعير والبرسيم[٥]، والنارنج، التوت، التمر هندى، الجميز، العنب، العنب، الزيتون والخيار شنبر[٦].

ب . الصناعة

نتج عن ازدهار رشيد في زراعة الأرز، صناعة ضربه وتبيضه[٧]، وهي من الصناعات الدائمة بالمدينة وكان لها تأثير على اقتصادها، ويذكر عنها الرحالة ليون الافريقى[٨] "رشيد تحيط بها عدة مصانع يخبط فيها الأرز بأدوات خاصة من الخشب، ويظن أنه يقشر فيها ويُنقى فى كل شهر أكثر من ثلاثة الآف كيل من الأرز" ويقصد ليون هنا عيدان دق الأرز التى انتشرت برشيد بكثرة. وكذلك صناعه المنسوجات ويوجد برشيد أنواع مختلفة من الأقمشة الكتانية والصوفية والحرير فضلا عن صناعة الصباغة.

وتشتهر رشيد بقلفطة أو جلفطة المراكب وتضمنت الوثائق مسميات عديدة وأنواع من المراكب، التي كانت تستخدم في حمل البضائع ونقلها داخل القطر أو خارجه كمركب "تقيره[٩]، أبي قير، والشحتور النيلى،

---

(1) C, S., Sonnini, *travels in upper and lower Egypt*, Landon, 1800, p.145.

(٢) جليلة جمال القاضي وآخرون، رشيد، ص ٦٠.

(٣) أبى القاسم ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، ط ٢، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٣٢.

(٤) س٢٢، ص٤٦٠، م١٥٠٢/ ٨ذى القعدة ١٠٠٣هـ .

(٥) عباس السيسي، رشيد المدينة الباسلة، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص١٣٥؛ س ٣٩، ص٢٤٢، م٨٢٠ / ١٥ جمادى الأخر ١٠٢٧هـ ؛ س٢٥، ص١٠٤، م٢٩٨/٢١ ربيع الأول ١٠٠٩هـ ؛ الصالحية النجمية، س٨، ص٧٣، م٢٨٢/ ١٨ شعبان ٩٩٦هـ.

(5) M.H., Von Bretten, *Voyage en Egypte*, 1585-1586, LeCaire,1976, p. 116.

(٦) س٩١، ص٢٠٠، م٣٦٠/ ٨جمادى الثانى ١٠٩٠هـ .

(7) Sonnini, *Travels in Upper and Lower*, p. 145-147.

(٨) الحسن بن محمد الوزان الفاسى، المعروف بليون الأفريقى، وصف افريقيا، ترجمة محمد حجى، محمد الأخضر، ج ٢، ط ٢، دار العرب الإسلامى، بيروت ١٩٨٣م، ص ١٩٨.

(٩) النقيرة: ج نقائر وهى نوع من المراكب الصغيرة التى تستعمل فى نقل المسافرين والمتاجر من الأسكندرية الى رشيد أو الموانى الأخرى، وتستخدم كذلك كأحدى السفن الحربيةالصغيرة المساعدة. درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية ١٩٧٤م، ص١٥٠.

والإشكيف[١] والقياسة[٢]" وتجدر الإشارة إلى إن نجارى المراكب هم أنفسهم نجارى المبانى حيث لم تفرق الوثائق بينهم، كما كان يرسل مراسيم من القاهرة إلى رشيد يتضمن إرسال أمهر النجارين بالثغر لبناء الأسطول وكان من بين النجارين المرسلين، نجارين بالمباني.

ومن الصناعات الهامة أيضا صناعة حبال السحيل وهي مرتبطة أيضا ببناء السفن وكان يشترط في إرسال هذه الحبال إلى القاهرة أن تكون جافة غير مبلله لكي لا يتم التلاعب في وزنها، فقد أشارت الوثائق أنه عام ١٠٠٣هـ تم إرسال حبال السحيل المطلوبة من الثغر إلى القاهرة، وهي غير ناشفة مما جعل وزنها ينقص حينما وصلت، بعد تمام جفافها الأمر الذي إنتبه إليه المسئول عن استقبال الحبال آنذاك فشكي إلى السلطنة من عملية الغش والتدليس، فأصدر مرسوم بعدم تكرار وإلا وقع التغرير والتعذيب لهم[٣].

وتعتبر صناعة الزيت الحار من الصناعات الهامة برشيد، وانتشرت معه منشآت صناعية من معاصر ومسارج فضلا عن صناعة الخرنوب أو الخروب[٤] والجلود التي اعتمد على جزء كبير منها في التصدير إلى الدول الأوروبية وصناعة أو طبخ السكر .

ونتيجة للازدهار الصناعي أن حرص العديد من الأهالي على إلحاق مساكنهم بمباني صناعية، أو تخصيص الدور الأرضي كمنشأة صناعية، فضلا عن المنشآت الصناعية الكاملة التي انتشرت في كافة جهات المدينة .

ج . التجارة

ينقسم المجال التجاري إلى تجارة داخلية وخارجية ، فبالنسبة للتجارة الداخلية فهي تنحصر في تبادل منتجات أقاليم مصر ما بين مدينة وأخرى، وذلك في أسواق عامة تقام في يوم محدد من أيام الأسبوع، أو على مدار الأسبوع، حيث يتوجه إليها البائعون والمشترون ليتم عملية التبادل والتي أحيانا ما تتم بالمقايضة، ولا غزو في ذلك إذا ما أن المشتري أو المؤجر للمباني السكنية كان يدفع النقد المقرر عليه مضاف له مقدار من القمح، ووردت في العديد من وثائق القرن السادس عشر.

ويرى البعض[٥] أن رشيد لم تكن بها أسواق خاصة بالتجارة الداخلية واقتصر دورها على أنها سوق مفتوح للأجانب فقط، أو مستودعا لتجارة دول أوروبا، ولكن لا يمكن إنكار ما وجد برشيد من منتجات أوربية وعربية بكثرة،

---

(١) الأشكيف: ج أشاكيف وهى من السفن النيلية الصغيرة أيضا، وتستخدم لنفس غرض المركب النقيرة، كما أستخدمت أيضا الى بلاد الشام وقبرص. درويش النخيلى، السفن الإسلامية، ص٤.

(٢) القياسة: ج قياسات، وقياييس، وقيايس، وهى مركب بطيئة الحركة، وتستخدم لنفس الغرض. درويش النخيلى، السفن الإسلامية، ص١٣٠.

(٣) س٢٢، ص٤٦٠، م١٥٢/ ٨ ذو القعدة ١٠٠٣ هـ.

(٤) س٣١، ص١٧٠، م٥٦١/ ٩ محرم ١٠١٥هـ ؛ س٢٢، ص٤٠٨، م١٣٧٥/ ٢٢ ربيع الأول ١٠٠٤هـ .

(٥) جيرار (ب.س)، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، ترجمة زهير الشايب، ١٩٧٨م، م٤، ص٦٢. ويؤيده فى هذا الرأى د صلاح هريدى أنظر ؛ صلاح أحمد هريدى على، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مدينة رشيد فى العصر العثمانى، دراسة وثائقية، المجلة التاريخية، القاهرة، ١٩٨٤م، م٣١، ص٣٣٤.

غير أن رشيد تتمتع بشهرة أسواقها ولقد أشارت المصادر إلى ذلك منذ وقت مبكر فيشير ابن حوقل[١] في كتاب صورة الأرض "كان برشيد أسواق صالحة وحمام وبها نحيل كثيرة "، كما أشارت الوثائق إلى وجود أسواق بالمدينة وتخصص كل سوق بسلعة معينة ووجد لهذه الأسواق شيوخ مسؤلة عن تنظيم الأمور بين الباعة، وجمعتهم طوائف.

ويؤكد ذلك الرحالة الذين زاروا رشيد فى تلك الفترة فيشيد ليون[٢] إلى ذلك أثناء رحلته برشيد، إذ أن بها سوق كبير عامر بالصناع، مما يدل أيضا على أصناف الصناعات وازدهارها برشيد فى تلك الفترة ومن الأسواق التي ترجع إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر سوق الغلال بالجهة القبلية[٣]، وسوق الحطب[٤]، وسوق الغزل بنفس الجهة[٥]، سوق اللحمة وعرف الخط نسبة له[٦]، الفاكهة[٧]، سوق الخشابين بالجهة البحرية، والبزازين بمججة السوق، فضلا عن سوق الحدادين بالجهة القبلية[٨] وسوق الخردكية، وسويقة عباس بالجهة الغربية وعرف الخط نسبة لها[٩]، ولقد كان لهذه الأسواق شهرة تغني ذكرها عن وصف الحدود.

وتعتبر هذه الأسواق بمثابة منظمات تجارية لها إدارتها الخاصة والمسئولة عنها أمام السلطة، فقد كان لكل سوق شيخ مسئول عن إدارتها، وله وكيل ينوب عنه أثناء غيابه، وكاتب يسجل كل ما يأمره به الشيخ أو الوكيل، ويقوم بجمع المستحقات التي تقرر على تجار السوق، كما أنها مسئولة عن إدارة السوق وانتظام العمل داخله[١٠] وتوزيع السلع بين الأفراد بالمساواة، وتخضع هذه الأسواق لإشراف المحتسب.

ولقد غلب على تخطيط الأسواق في المدن الإسلامية بصفة عامة ورشيد بصفة خاصة نمط الحوانيت أو الدكاكين المتراصة على جانبي الشارع الرئيسي أو الفرعي[١١].

ولتنشيط عملية التجارة وجد نظام الاقتراض ليس بين الأفراد فقط وإنما من الديوان العإلى بمصر أو من ديوان الثغر، حيث يقترض أحد التجار الراغبى فى الربح من الديوان القيمة النقدية المرادة – لا أعلم مدى أقصاها أو

---

(١) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٣٢.

(٢) ليون الافريقى، وصف افريقيا، ج٢، ص١٩٨.

(٣) س٢٤، ص٢٣٣، م٧٦٢/ ١١ شوال ١٠٠٦هـ.

(٤) س٨٧ مكرر، ص١٣٥، م٢٨٣ / ١٥ محرم ١٠٨٦هـ.

(٥) س١٠٤، ص٧٧، م١٢٥/ ٢٦ شعبان ١١٠٨هـ.

(٦) س٨٧، ص٢٨٥، م٥٦٥/ ١ ربيع الثاني ١٠٨٧ هـ.

(٧) س٢٥، ص١٠٤، م ٢٩٨/ ٢١ ربيع الأول ١٠٠٩هـ.

(٨) س١٠١، ص٢١٩، م٣٠٧/ ١١محرم ١١٠٧هـ.

(٩) س٨٧ مكرر، ص١٢٦، م٢٦٥/ ٢٨ ذي الحجة ١٠٨٦ هـ.

(١٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول في تاريخ مصر الإقتصادي والإجتماعي في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصرية ، ع ٣٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٢٨٩-٢٩٠.

(١١) محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، ص ٢٥٨.

أدناها – ويقوم بشراء السلع اللازمة التى تدر ربح وافر وبعد بيعها يقوم بتسديد القسط إلى الديوان[١].

التجارة الخارجية

على الرغم من تدهور الأوضاع التجارية عند قدوم الأتراك إلى مصر نتيجة اكتشاف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح ١٤٩٨[٢]، وما صاحب ذلك من تدهور أوضاع بعض الدول الأوروبية التى كان لها تجارة واسعة بمصر خاصة البنادقة كما سنوضح، إلا أن هناك عدة عوامل ساعدت على نهوض مصر وموانيها تجاريا ومن هذه العوامل:

* كان للدولة العثمانية دور رئيسي في تنشيط التجارة، إذ أنها لم تضع قيوداً على حركة السكان وممارسة أنشطتهم الاقتصادية والتجارية المختلفة في أي بلد من البلدان التي خضعت لسلطاتها مما ساعد على عملية التبادل التجاري وتقوية العلاقات الاجتماعية والحضارية بين البلدان.

* كذلك الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية بها مما أعاد السوق المصري إلى وضعه التجارى ومن هذه المعاهدات:

معاهدات البنادقة

تعرضت البندقية فى أواخر القرن الخامس عشر إلى ضربتان قويتان أوشكت على القضاء عليها تجاريا، هما اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من جهة واستيلاء الدولة العثمانية على العديد من البلدان التابعة لها من جهة أخرى[٣]، لذا فقد كانت البندقية من أولى الدول التى كانت حريصة على عقد معاهدات تجارية مع تركيا والحصول على امتيازات من خلالها لاستعادة مكانتها التجارية فى مصر، وحماية لرعاياها فى الولايات التبعة للدولة العثمانية، وعلى مدار القرنين السادس عشر والسابع عشر حرص البنادقة على الحصول على امتيازات من الدولة العثمانية، كما أنها كانت حريصة على تجديد معاهداتها عند تولية أى سلطان جديد، ومن هذه المعاهدات (معاهدة ١٥١٧م) وقضت المعاهدة بأن تدفع الجزية ذهباً ومقدما لخمس سنوات، وعُدل النص بعد ذلك ليصير كل سنة، وعيناً من السكر والحبوب[٤]. ثم جددت فى ١٥٢١م، ١٥٣٤م، ١٥٧٣م، ونتجة لتأزم العلاقة بين البنادقة والدولة العثمانية فى منتصف القرن السابع عشر، قام البنادقة بممارسة نشاطها التجارى بمصر تحت أعلام الدول الأخرى وذلك منذ

---

(١) س٩١، ص٤٠١، م٩٠٠/ ٢٤ شوال ١٠٩٠هـ

(٢) للإستزادة عن أسباب تدهور الأوضاع انظر: فاروق عثمان أباظة، أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر، ط٢، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

(٣) شارل ديل، البندقية جمهورية أرستقراطية، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم، توفيق اسكندر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤م، ص١٥٢-ص١٥٢-١٥٣؛ أيضا ناجلا محمد عبد النبى، مصر والبندقية العلاقات السياسية والأقتصادية فى عصر المماليك الجراكسة (١٣٨٢-١٥١٧م/ ٧٨٤-٩٢٣هـ)، ط١، عين للدراسات والبحوث، القاهرة ٢٠٠١م، ص٢١٦-٢١٧.

(٤) نعيم زكى فهمى، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١١٠-١١١.

١٦٤٥م[١].

معاهدات فرنسا

أما بالنسبة لفرنسا فلم تكن أقل إهتماماً من البنادقة، بل أنها أقوى منافس لها فى تجارة الشرق ففى الوقت الذى كانت فيه البندقية تتدهور تجاريا فى الشرق، بدأت أحوال فرنسا تتحسن بها، وعقدت فرنسا فى ١٥٢٨م معاهدة مع الدولة العثمانية تعتبر تأكيدا لمعاهدة ١٥٠٧م التى عقدت مع السلطان قانصوة الغورى[٢]، ومن أهم المعاهدات التى عقدت بين الدولتين معاهدة ١٥٣٥م[٣]، ويرى العديد من الباحثين أنها تأكيد لمعاهدة ١٥٠٧م السابقة الذكر، والتى تأكدت فى ١٥٢٨م، على كلا فقد كان من أهم بنودها حرية التنقل للرعايا الفرنسين فى كافة أقطار الدولة وكذلك فى الثغور، دفع الضرائب المعتادة، بحيث يدفع كلا الطرفين نفس الضرائب، من حق فرنسا إنشاء قنصليات لها فى مختلف الولاية العثمانية، بما فيها الثغور، مع منح حصانة للقناصل والعاملين بها، وغير ذلك من البنود[٤]، وتعتبر امتيازات معاهدة ١٦٠٤م من أهم الامتيازات التى حصل عليها التجار الفرنسين، فقد أحاطت هذه المعاهدة بمعظم مشاكل الفرنسين ونظمت أحوالهم بالشرق. وتم تجديدها فيما بعد فى ١٦٠٩م، ١٦١٤م، ١٦١٨م، ١٦٢٤م.[٥].

* أما بالنسبة لرشيد بصفة خاصة، فإنها تعتبر أقرب الثغور إلى العاصمة إستانبول مما جعلها ميناء مصر الأول، وكان لتدهور الإسكندرية تجارياً نتيجة اكتشاف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح وفقدانها أهميتها التجارية وانقطاع الصلة بينها وبين أوروبا والعالم الخارجى[٦]، أن أخذ نجم رشيد في الارتفاع فحلت رشيد محل الإسكندرية الإسكندرية وأصبحت البضائع المرسلة أو الموصلة إلى القاهرة تأتي عن طريق رشيد .

* ولم تقتصر أهمية رشيد التجارية على أنها معبراً أو مستودعاً للتجارة بين الشرق والغرب، بل كانت أيضاً تشكل أهمية كبرى كمصدر رئيسي لإيرادات الخزينة المصرية، فقد كانت الجمارك في مصر العثمانية تأتي في المرتبة

---

(١) زينب الغنام، الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر ابان العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر (فرع بنات) القاهرة ١٩٨٨، ص٣٥.

(2) R., Clément, *Les Français d'Egypte aux XVII et XVIII Siecles*, Le Caire, 1960, p. 264.

(٣) ولقد أختلف الباحثين حول تاريخ هذه المعاهدة فبينما يرى البعض أنها فى عام ١٥٣٥م، يرى البعض الأخر أنها فى عام ١٥٣٦م، على كلا فليس هذا مجال لعرض هذه الأراء وتفنيدها وإنما نختص هنا بأهمية هذه المعاهدة بالنسبة للتجار الفرنسين فى مصر فقد كان من بنودها حرية التجارة بين الطرفين، وحرية نقل البضائع. للإستزادة عن هذه الأراء أنظر: نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى فى العصر العثماني من القوة والهيمنة الى بداية المسألة الشرقية، ج ١، المعهد العالى للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م، ص٣٦؛

J.C., Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East A documentary Record (1517-1914)*, new york, 1956, vol 1, p.1

(٤) للاستزادة أنظر؛ محمد فريد بك المحامى، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقى، ط ١، دار النفائس، بيروت ١٩٨١م، ص٢٢٤. وأيضا؛ Clément, *Les Français d' Egypte*, p. 3.

(٥) زينب الغنام، الجاليات الأجنبية، ص ٣٩.

(٦) عمر عبد العزيز عمر، مجتمع الإسكندرية في العصر العثماني ص ٣١٢ ؛ وأيضا
Clément, *L'Égypte Ottomane*, p.23.

الثانية بعد الأرض بالنسبة لإيرادات الخزينة[١].

وشاع في رشيد كالقاهرة وغيرها من المدن التجارية المتاجرة لحساب الغير نظير نسبة معينة من الربح، فقد ورد بالوثائق تسلم بعض الأفراد كمية من السلع المختلفة لبيعها خارج القطر أو داخله حتى إذا ما تمت عملية البيع أعاد النقود إلى صاحب السلع، فقد أرسل الحاج حميدان بن محمد النطوبسي الكائن برشيد مع الحاج عبد الرحمن بن محمد أسباب ليبيعها له في مكة والسويس وبعد أن تمت عملية البيع أعاد الحاج عبد الرحمن للحاج حميدان المبلغ الذي باع به[٢] وفي المقابل كان التاجر الذي يريد بيع بضاعته يدفع ثمن نقلها على السفينة .

ونتيجة للإزدهار التجاري والثقة المتبادلة بين التجار أن تم عقد مشاركات بين التجار برشيد وغيرهم من التجار بالبلاد الرومية[٣]، ومن ذلك التعاقد بين الحاج محمد بن إبراهيم وهو تاجر تجارة الوزير محمد باشا طاب ثراه، وبين علي جلبي في إستانبول، على أن يشتري الحاج محمد البضائع من رشيد ويرسلها إلى شريكه على جلبي بإستانبول ويتقاسما الربح فيما بينهم، ويوضح الجدول التالي مقدار السلع وأنواعها وثمنها الذى اشترى به الحاج محمد إبراهيم من رشيد.

نوع السلع	بن قهوة	الأرز	العدس
المقدار	٦٢ قنطار	٧٢٠ أردي	٢٥٠ إردب
اجمالي الثمن	٩ أكياس من الفضة كل كيس ٢٥ ألف نصف فضة		

وأشارت الوثائق أيضا إلى تعاقدات أحمال السفن، حيث يتعاقد صاحب السلع مع مالك السفينة على نقل البضائع في مقابل عائد مادي، ومن ذلك التعاقد بين مصطفى بن محمد الرومي وهو من أعيان التجار، وبين الرايس نور الدين بن شرف المعروف بالفوال، على أن يشحن الحاج نور الدين لمصطفى الرومي من السلع (قطن وأرز وبن) إلى إستانبول بأجره عن كل قنطار من القطن والبن بالوزن الإستانبولي ما به عثماني من العثمانية الرومية، وعن كل غزاوية من الأرز الأبيض أربعمائة عثماني وأربعون عثمانياً من العثمانية الرومية وصدق الطرفان على ذلك.

ونظرا لما تدره التجارة من ربح فقد حرص أبناء رشيد مما ليس لهم علاقة بالتجارة إلى عقد مشاركات مع التجار بأموالهم، أو عقد شركات فيما بينهم رغبة فى الربح الذى تدخره عليهم فنجد المعلم أحمد بن الحاج على البارنباري يعقد صفقة تجارية مع المعلم حجازى بن على المعروف بابن الطويل البنا بالثغر، على شراء عسل قصب من

---

(١) عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية مفترى عليها ، ط ١ ، أربعة أجزاء، القاهرة، ج ١، ص ١٧٠.

(٢) س٢٩، ص٨٥، م٣٣٥ / الأربعاء ١٠١٣هـ

(٣) س ٩١ ، ص٤٠١، م٩٠٠ / ٢٤ شوال ١٠٩٠ هـ.

بولاق وبيعها بالثغر[١]. كما لجأ البعض إلى الإقتراض من بعض الأشخاص[٢] أو من الديوان العال بمصر.

ومن أشهر السلع التي كانت تصدر وتستورد من مصر إلى إستانبول وغيرها من بلدان المغرب والشام وأوروبا.

أ. تجارة الحبوب

يأتي على رأس هذه التجارة تجارة الأرز وسبق الإشارة إلى تفوق أهالي رشيد في زراعة الأرز، وكان الأرز يصدر إلى إستانبول[٣]، عن طريق تجار من مدن تركيا، أو عن طريق تجار رشيد إلى وكلائهم أو شركائهم بتركيا، أما تجارة القمح فتأتي في المرتبة التالية من الأهمية التجارية بعد الأرز وقد كان للمغاربة المقيمين برشيد قدر واسع في تجارة القمح لما تدره من أرباح طائلة[٤]، فضلا عن الحمص[٥]، والعدس[٦] ولقد وضعت الدولة العثمانية قيوداً على تصدير القمح بصفة خاصة والحبوب بصفة عامة لأوروبا وأشار قانون نامه أن يباع للإفرنج الغلال إن وجد فائض بعد عرض الأمر على القاضي والأمين بالمدينة[٧] خاصة في حدوث الأزمات، كما حدث فى ٩٧١هـ/ ١٥٦٣م، وصدرت الأوامر بعدم تصدير القمح، كما أن السفن المسافرة للخارج قد خضعت للتفتيش، للتأكد من عدم تصديره[٨]، وكان ذلك بسبب تزيف العملة مما انعكس بدوره على الحالة الاقتصادية،[٩] وكذلك الأزمة التي حدثت عام ١١٠٧هـ بسبب انخفاض منسوب النيل ولم تصل المياه إلا إلى القليل من أرض مصر، ولم تزرع الأرض، فارتفعت الأسعار[١٠].

ويمكن القول بأن التجار الأتراك قد احتكروا تجارة الحبوب سواء لإرسالها إلى تركيا أو كوسطاء للتجار الأجانب، كما اشتغل قليل من البنادقة والفرنسيين في تجارة القمح في ق ١٧ وعمل آخرين كوسطاء لهذه التجارة بين القاهرة ورشيد[١١].

---

(١) س ٣٩ ، ص١٠٩، م٣٣٨ / ٨ محرم ١٠٨٧هـ.

(٢) س ٢٩، ص٦٥، م٢٦١/ ٢٠ جمادى الأخرة ١٠١٣هـ.

(٣) على سبيل المثال لا الحصر س٣٨، ص٤٠، ، م١٦٤/ ٢١ جماد الاول ١٠٢٦هـ ؛ س٩١، ص٤١٠، م٩٠٠/ ٢٤ شوال ١٠٩٠هـ

(٤) جليلة القاضي وأخرون ، رشيد ص٦٢.

(٥) س١٠٠، ص٥٣٩، م٨٣٩/ ٨ جمادى الأول ١١٠٥هـ

(٦) س ٣٩، ص١٤١، م٤٥٨/ ١٥ صفر ١٠٢٧هـ ؛ س٩٢، ص١٣٤، م٢٩١/ ١٥ رجب ١٠٩١هـ .

(٧) احمد فؤاد ، قانون نامة ، ص ٥١

(٨) صلاح هريدى، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص٣٣٦.

(٩) للإستزادة عن الأزمات التى حدثت فى تلك الفترة أنظر: أحمد شلبي بن عبد الغنى الحنفى المصرى ، ت١١٥٠ هـ – ١٧٣٧م، اوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العينى، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانكى، القاهرة، ١٩٧٨م ، ص٨.

(١٠) الدمرداشى، الدرر المصانة، ص٣٠.

(١١) زينب الغنام، الجاليات الأجنبية، ص١٢٥

ب . تجارة الأقمشة

إنتشرت بمدينة رشيد تجارة الأقمشة بمختلف أنواعها استيراداً أو تصديراً بينها وبين موانى بلاد الشام والموانى العثمانية والأوروبية، ويعتبر الجوخ والصوف والكتان والحرير من أهم الأقمشة المتداولة آنذاك، فقد كان الحرير يأتي إلى مصر من الهند عن طريق السويس ليتم تصنيعه بها، كما أن الجوخ يأتي إليها وإلى رشيد بصفة خاصة عن طريق البندقية وفرنسا[١]، وجزء كبير منه كانت مصر تستورده عن طريق بلاد المغرب، خاصة البرانس[٢] ولا يعني ذلك انه لم يكن يتم إنتاج الأقمشة محلياً ، فيشير جيرار إلى أن الأقمشة الصوفية التي يتلفح بها الفلاح[٣]، كانت تصنع في كافة القرى من الصوف الناتج عن جز الخراف التي تربى هناك، وربما كانت هذه الأقمشة الصوفية المصرية أردئ من الأقمشة المستوردة لذا فقد استخدمها الفقراء من الفلاحين لتحميهم من برد الشتاء، وبالتبادل كان يتم استيراد الصبغات من مصر.

أما الكتان فتشير الوثائق إلى جوده الكتان المصري منذ أقدم العصور، ويتميز الكتان الرشيدي، بجودته ويعتبر القرنين السادس عشر والسابع عشر من أزهي عصور تجارة الكتان فكان يصدر منه إلى تركيا خاصة وأزمير وسلانيك وبلاد المغرب العربي وأوروبا وكان للفرانسة دور في هذه التجارة، إذ كان برشيد قنصل فرانسي يتولى رعاية مصالح الجالية الفرنسية بالنسبة لتجارة الكتان وإتخذ له ترجمان ونائب أو وكيل وكان الوكيل آنذاك هو نيراد الفرانسيسي، وجرت العادة عند قدوم أحد التجار الفرنج لشراء الكتان أن يصحبهم القنصل وترجمانه، ويطوف بهم على تجار الكتان بالثغر ثم يتم فصل السعر وشراء الكمية المزادة، وينوب الوكيل عن القنصل فى فض المشاكل التى قد تحدث بين تجارهم وتجار رشيد. ولا يستطيع أحد مخالفة ذلك وإن حدث تعرض للتعزير[٤].

وحيث أن رشيد كانت تستقبل جميع الأقمشة المستوردة من الخارج فقد كانت هي الممول والموزع للأقمشة للقاهرة والإسكندرية، بل أنها كانت المتحكمة في إرسال أو قطع هذه الأقمشة أو غيرها للإسكندرية، ففى عام١٠٠٤هـ، أن امتنع التجار برشيد من بيع الفول والقمح وغيرها، لأهإلى الإسكندرية، فتقدموا بدعة إلى الديوان العإلى بمصر، بعدم معارضتهم من شرا القمح، وما يلزمهم من القوت اليومى، فأُرسل بيورلدوى إلى أمير اللوا بثغر رشيد، والحاكم الشرعى، بتمكينهم من الشراء، والتحذير من بيع شئ من الحبوب إلى بلاد النصارى – ربما كان يقصد فى الوثيقة الدول الأوروبية – [٥].

---

(١) حسام محمد عبد المعطي، صناعة الأقمشة ،تجارتها من خلال العصر العثماني (١٥١٧-١٨١٧) رؤية وثائق جديدة، ط ٤، الروزنامة، دار الكتب والوثائق القومية، ع ٤، ٢٠٠١م، ص ٣١٣.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨، دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ١٩٨٢م، ص ٦٧؛ حسام عبد المعطي، صناعة الأقمشة، ص ٣١٤

(٣) جيرار، الحياة الإقتصادية في مصر، ص ٢٠٢.

(٤) س٨٥، ص٥٧-٥٨، م٧١ / ١٠صفر ١٠٨٥هـ.

(٥) س٢٢، ص٤٥٦، م١٤٩٢/ أوائل رمضان ١٠٠٤هـ .

ج . تجارة البن

يأتي البن إلى مصر من اليمن عن طريق ميناء القصير[١]، وكان يصدر كمية منه إلى تركيا غير أن الدولة العثمانية[٢]، قد وضعت قيوداً حول تصدير البن خارج الولايات العثمانية[٣]، فكان أول ذكر لتصدير البن إلى فرنسا في ١٦٥٨م، وفي عام ١٦٨٦م أي في أواخر القرن السابع عشر الميلادي حصلت فرنسا على تصريح من الدولة العثمانية بإستيراد البن[٤]. وعلى كلا فقد وجد برشيد المتاجرة في البن بالجملة والتجزئة[٥].

د. تجارة الجلود والحيوانات

وتعتبر تجارة الجلود البقر والجاموس من التجارات الرائجة بمدينة رشيد [٦]، وإشتغل بهذه التجارة الأوروبيين وخاصة الفرنسيين[٧].

أما تجارة الحيوانات خاصة الخيول، الجمال والبغال فقد كانت ذات أهمية كبرى نظراً لإستخدامها في إدارة الطواحين التي إنتشرت بكافة أنحاء المدينة[٨] كما أُستخدمت الجمال في نقل مواد البناء من السفن إلى المكان المراد البناء فيه، والبغال أستخدمت كوسيلة مواصلات للسفر إلى الإسكندرية، وكانت هذه البغال مدربة على ذلك، فلم يكن المسافر فى حاجة إلى شخصاً يصطحبه فى الطريق[٩]، ولقد حرص المتعاقدين على بيع الحيوانات بذكر عيوبها إن وجدت ومزاياها .

هـ . تجارة العبيد

ويعتبر رشيد مركزاً تجارياً رائجاً لتجارة العبيد ولقد حرص نص التعاقد بين المشتري والمبيع، على مزايا وعيوب العبد أو الجارية ولونه وجنسيته[١٠].

---

(1) Muhammad Husãm al –Din Isma'il, «Le Café dans la Ville de Rosette à l' Époque ottomane XVI-XVII Siécle», La Vente de Café à Rosette, Le Caire, p.103.

(٢) س٩٢، ص١٠٧، م٢١٣ / ١٠ جماد الاخر ١٠٩١هـ.

(٣) ويعتبر الهدف الأول من ذلك خشية الدولة العثمانية أن يؤثر تصدير البن بطريقة سلبية على صادراته لإستانبول إذ أنه المشروب المفضل والأول في تلك الأنحاء، زينب الغنام، الجاليات الأجنبية، ص ١١٦.

(4) Clément, *Les Français d' Égypte,* P.137

(٥) جليلة القاضى وآخرون، رشيد، ص ٦٤ .

(٦) س٣٩، ص٢٧٤، م٨٩٩/ ٢ جمادى الثانى ١٠٢٧هـ.

(٧) جليلة القاضى وآخرون، رشيد، ص٦٦.

(٨) س٣٩، ص٢٨٢، م٩٣١/ ٢١ ربيع الثانى ١٠٢٧ هـ .

(٩) ليون الإفريقي، وصف إفريقيا، ص١٩٨. كما كانت البغال والجمال تستخدم في نقل البضائع الى الأسكندرية. س٢٢، ص٤٣٤، م١٤٣٤/ أوائل ذي الحجة ١٠٠٣هـ.

(١٠) س٢٢، ص٣٥٢، م١١٨٣/ ٢١ صفر ١٠٠٤هـ.

ولقد كان للعبيد دور هام لدى الأثرياء إذ يقومون بحراسة وحماية دورهم[١]، وكثير ما يرث المملوك مالكه أو يتولى نظارة مرفقه.

ولا ننسى تجارة السكر التي راجت تجارتها في القرن السابع عشر، حتى أنها كانت تصدره إلى البندقية[٢]، وكذلك وكذلك تركيا[٣]، فكان يتجمع رشيد الكميات المراد تصديرها.

و. تجارة الزيت الحار

استوردت مصر كميات كبيرة من الزيت من بلدان المغرب، التي احتكر أفرادها برشيد تجارتها وتصنيعها، كما أن مصر اعتمدت على جزء منه من الشام، وعمل اليهود في تجارة الزيت وكانوا يصرون على بيع الزيت بالعملة الذهبى[٤]، وكان يصدر الزيت الحار إلى إستانبول أيضا[٥].

ن. تجارة الخمور

انتشر مع رواج تجارة الخمور حانات شربها في جميع أنحاء المدينة وكان لوثائق الإدعاء الخاص بشرب الخمر ذات أهمية كبيرة، إذ أمدتنا بمعلومات عن شكل بعض وحدات الدار كالدهليز مثلاً.

وخلاصة القول فإن رشيد في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين كانت بمثابة محطة تجارية هامة، اتخذها التجار مستقراً لهم لمباشرة وعقد صفقاتهم التجارية، لذا فقد انتشرت الوكالات والفنادق والخانات التي امتلأت بالتجار المختلفي الأجناس.

الجمارك:

عقب الفتح العثماني لمصر عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م أدرك العثمانيون أهمية موقع مصر الجغرافي، وما لهذا الموقع من مميزات تلعبه الملاحة في ربط مصر بشعوب القارات الثلاثة أوروبا وأسيا وإفريقيا، عن طريق البحر المتوسط شمالاً والبحر الأحمر شرقاً ونهر النيل الذي يربط الولاية بشعوب إفريقيا جنوباً[٦]، هذه الأهمية حثت الدولة العثمانية العثمانية – السلطان سليمان القانوني – على إنشاء أربعة جمارك رئيسية بمصر هي جمرك بولاق، مصر القديمة، الإسكندرية، دمياط وجمرك السويس حيث كانت تجارة سنفار وممالك دار فور تتم بواسطة قوافل تصل إلى مصر القديمة، أما تجارة تركيا وأوروبا وأسيا فكانت مقسمة بين ثغري دمياط والإسكندرية، وكانت الإسكندرية تقوم بصفة

---

(١) جولو، مدينة رشيد ،ص٤٣.

(٢) زينب الغنام، الجاليات الأجنبية، ص١٢٦.

(٣) س٢٥، ص١٣٥، م٤٠٥/ ١ محرم ١٠٠٩هـ.

(٤) زينب الغنام، الجاليات الأجنبية، ص١٣٣، جليلة القاضى وآخرون، مدينة رشيد، ص٦٤ .

(٥) س٩١، ص٣٧٨، م٨٣٩/ ٢٥ محرم ١٠٩١هـ.

(٦) صلاح هريدي، دراسة عن بعض الجمارك مصر في ق ١٨، الأسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٩م، ص٥ .

أساسية بتجارة أوروبا – بلاد المغرب، أما السويس فكانت تتولى الجزيرة العربية والهند(١).

وعن إدارة الجمارك يذكر فولني أن إدارة الجمارك في مصر شأنها في كل تركيا إحدى الوظائف الحكومية الرئيسية ويقوم على أمرها رجل يجمع بين مهمتي المراقب والملتزم العمومي، وتنوط به جميع رسوم الدخول والخروج والتعامل، وهو الذي يعين المكلفين جبايتها وهو الحاكم المستبد بأمر التجارة فيسيرها وفق مشيئته ولا تتجاوز مدة إلتزامه السنة الواحدة(٢).

وفي القرن ١٧ تم تطبيق نظام الإلتزام في الجمارك فكانت رسومه تباع إلى الملتزمين الذين أشرفوا على تحصيل الرسوم الجمركية وتوريدها إلى خزانة الروزنامة، مع أخذ قيمة معينة من المال نظير ذلك، وكان يدير الجمرك من قبل الملتزم "الجمركى" أو "أمين الجمرك"(٣). وكان يتولى إدارة الجمارك عادة اليهود ويعرف بالمعلم، وذلك حتى عهد على بك الكبير(٤).

وقسمت الجمارك فى تلك الفترة إلى جمرك الإسكندرية ورشيد وتوابعهما، وجمرك بولاق ومصر القديمة، وجمرك دمياط والبرلس وتوابعهما(٥)، وجمرك عشور أصناف بها، وجمرك سمساريه بحريية وتوابعهما وسبق وأن رأينا أن الجمارك تأتي في المرتبة الثانية بعد الأرض بالنسبة لإيرادات الخزينة المصرية، كما أنها خضعت للزيادة المستمرة " المضاف " مثل ضريبة الأرض(٦).

ودفاتر الجمارك على درجة كبيرة من الأهمية في دراسة حركة الواردات والصادرات من رشيد والإسكندرية ودمياط والبرلس، ومقدار دخل هذه الموانى وهذه الجمارك ذات أهمية بالنسبة للأوجاقات العسكرية، إذ كان يخصص من إيرادات الجمارك مرتبات لأوجاقات القلاع برشيد ونوصيها ويتضح ذلك منن دفاتر مرتبات العسكر التي كانت تصدر من قبل الباشا او القائم مقام موجه إلى حاكم رشيد، وينص الأمر بصرف مبالغ يحددها الآمر لرجال قلعة رشيد وصار احمد) على أن يخصم من واردات الجمارك(٧).

---

(١) استيف، النظام الإداري والمالي في مصر العثمانية، موسوعة وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، ١٩٧٨م، م٥، ص١٢٢.فى حين أن أستيف يذكر أن عدد الجمارك أربعة إلا أن كليمنت" clément" يرى أنهم خمسة، جمرك الأسكندرية ورشيد وابو قير التابعة لها، وأخر بدمياط، وجمرك البرلس، وجمرك بولاق، والخامس بالسويس. أنظر : Clément, *L'Égypte Ottomane*, p.12 .

(٢) فولنى، ثلاث أعوام في مصر وبر الشام، ترجمة إدوار البوستانى، منشورات دار المكشوف بيروت، لبنان، ١٩٤٩م، ج١، ص١٤٤.

(٣) عمر عبد العزيز عمر، مجتمع الأسكندرية فى العصر العثمانى، ص٣٢٤

(4) Clément, *L'Égypte Ottomane*, p.12

(٥) اصول مال اسكالهات ومقاطعات رشيد وهي سلسلة تبدأ من ١٠٨٦هـ .

(٦) ليلي عبداللطيف، الإدارة في مصر ، ص٣٢٣. والمضاف : كلمة عربية ، كانت الضريبة المقررة على الأرض فى مصر العثمانية، تعرف بكلمة الميرى، فإن تحسنت الأرض وزاد خصبها كان يضاف الى الميرى مبلغ عرف بالزيادة، فإن زاد الميرى دون أن تكون الأرض قد تحسنت عرفت الزيادة باسم المضاف. السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى، ص١٤١-١٤٢.

(٧) أذونات صرف مرتبات عساكر قلعة رشيد محفظة ٢ ملف ٦، وأيضاً أذونات صرف مرتبات عساكر قلعة صارى أحمد: محفظة ٢ ملف ٧، هي سلسلة تبدأ من ٨ محرم ١٠٨٦هـ . وكان مقدار إسكلة اسكندرية ورشيد وتوابعهما في عام ١٠٨٨هـ ، م١٣٣/ ٨٨م،بارة وهو مبلغ كبير القيمة في تلك الفترة ، كما أنه أعلى من إسكلة دمياط والبرلس ١٧٢٦٦٧ الدمياط أما البرلس فكان مقدار الجمرك في تلك السنة ٠٣٠٠٠٠٠ وبالجمع فإنه يبلغ ١٤٧٢٦٦٧ .

ويمكن من خلال دفاتر الجمارك الخاصة بالإسكندرية ورشيد معرفة، أهمية ثغري الإسكندرية ورشيد وغيرها وما تمثله من دخل للدولة العثمانية.

ثالثا: الحالة الإجتماعية

اتسمت رشيد بالهدوء والسكينة وعدم تعصب أهلها، حتى أن الأجنبي يجد بها مكان لراحته دون قلق، وهذا ما أشاد به العديد من الرحالة الذين زاروا رشيد آنذاك، فيصف ليون الإفريقى أهلها قائلا " والسكان أليفون ظرفاء مع الأجانب، يقضون معهم وقتا ممتعا عن طيب خاطر"(١)، ويشيد سونينى بسماحة أهل رشيد ومدى الأمان الذى يحظى به الأجانب بها ذاكراً " ليس هناك أى مدينة فى مصر يسودها الهدوء كما هو الحال فى رشيد، فلا تظهر بها القلق والاضطربات المعتادة فى المدن الأخرى، فالأجنبى ينعم فيها بالأمان كما أنه يستطيع السير بحرية دون الحاجة لتغير ملبسه وهو شئ مستحيل فى أى جزء أخر فى مصر"(٢).

على كلا فان الحياة الاجتماعية برشيد اتسمت بطابع خاص فهي تتكون من رجال الإدارة، ثم كبار التجار وصغرائهم، أصحاب الحرف وأهل الذمة والجالية الأجنبية .

أ . رجال الإدارة

كانت المناصب الإدارية برشيد يتوزعها الأتراك والمماليك فيما بينهم ويأتي على رأس هذا الجهاز والي رشيد وهو خاضع لسنجق البحيرة ويخضع القاضي للوالي، فضلا عن بعض الفرق العسكرية المسئولة عن حفظ الأمن الداخلي(٣).

ويعتبر إشتغال الأجناد بالحرف والصناعات والتجارة مظهراً من مظاهر إندماج الأجناد داحل المجتمع المصري، ومصاهرتهم وقد بدأت هذه الظاهرة في السنوات الأولى التي أعقبت الفتح العثماني، حيث يذكر ابن إياس أن "عدداً كبيراً من رجال الحامية العثمانية كانوا يبيعون البوظة في الدكاكين"(٤). وعلى الرغم من تحريم قانون نامة مزاولة أي أي فرد من الأجناد الإشتغال بالأعمال التجارية أو مزاولة أي نشاط إقتصادي آخر، بل نص القانون على ضرورة معاقبة من تسول له نفسه من الأجناد مخالفة القانون إما بقطع علوفته(٥) أو عزله من الخدمة في الأوجاقات وإبعاده وإبعاده إلى إستانبول، إلا أن ذلك لم يمنع رجال الأوجاقات من إقتحام مجال الحياة العامة إذ إنشغلوا بكافة الحرف والصناعات بالإضافة إلى التجارة وإمتلاك العقارات، مع إحتفاظهم برتبهم في الأوجاقات كأجناد للدولة العثمانية ويبدو ذلك واضحا حيث إقترنت أسماء الأجناد بأسماء الحرف والصناعات التي يزاولونها، فتشير الوثائق إلى فخر

---

(١) ليون الأفريقى، وصف افريقيا، ص١٩٨.

(2) Sonnini,*Travels in Upper and Lower*, p.139.

(٣) جليلة القاضى وآخرون، رشيد، ص٦٩؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الحياة الإقتصادية والإجتماعية في مصر، ص ٢٣٢.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٣٠٥.

(٥) علوفة: كلمة عربية جمعها علائف، وهى الراتب للعسكريين والمدنيين، وكانت العلوفة للعسكريين تحسب على أساس الأجر اليومي، ويُعطاها الإنكشارية مرة كل ثلاثة أشهر هجرية، السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى، ص ١٥٢.

الأعيان على ابن عبد الله متفرقة ديوان مصر[١]، فخر التجار الحاج حسين بن رمضان من طايفة عزبان، وذلك على سبيل المثال، ولقد أختلط أفراد الأوجاقات بأهل رشيد وصاهروهم، فنجد الحاج حسن ابن الحاج ندا، وهو أحد أجناد طايفة مستحفظان، كان له زوجتين من البرلس قائمتين برشيد، وأنجب منهن تسعة أولاد على، ابراهيم، فاطمة، أحمد، من زوجته مريم ابنة على القلاس، وحسن، محمد، نظلى وسهرة من زوجته منه ابنة عبد الباقى البرلسى[٢]، ويؤكد الرحالة فانسلب الذي زار مصر ١٦٧٢م. ذلك، فيذكر أنهم كانوا يبيتون داخل القلعة ليلا ويكسبون قوتهم نهاراً[٣].

ب . كبار التجار

الوثائق أن مقدار ما دفعه فرنسيسكو البرمولي أحد كبار تجار البنادقة في القرن ١٦م.، للتاجر أحمد الرويعي الرشيدي في أحد صفقاته التجارية ١٨٠٠دينار ذهب ثمن ١٦٠ قنطار قرفة[٤]، وبلغ قيمة ما قام بتوسعة فى الجامع الجامع الكبير بثغر رشيد ٤٢ ألف نصف فضة[٥].

ونظرا لصعوبة إجتياز بوغاز[٦] رشيد، فإن معظم السفن التى تمر من خلاله تتعرض إلى الكسر وضياع البضائع بها، فلم يكن يعبره غير الريسا الماهرين، لذا لجأ عدد من صاحبى السفن إلى إستأجار أحد الريسا الذى يضمن له العبور من البوغاز وسلامة السفينة والبضائع التى على متنها، إلا أن ذلك لا يمنع من غرقها نتيجة تعرضها لقسوة الرياح وشدة موج البحر، وأوردت الوثائق العديد من الشكاوى فى مثل هذا الموضوع، فقد أدعى الحاج حسن بن حمزة على عوض بن محمود النقايرى ببوغاز الثغر، أن المدعى عليه ضمن له سلامة عبور سفينته من البوغاز غير أن شدة الرياح وعلو الأمواج حال دون ذلك، حيث قطعت حبال السفينة وسقطت فى البوغاز وعلا عليها الرمل فغرقت[٧].

وكثيرا ما حدثت منازعات بين التجار على قيمة بيع البضائع لأحد الأطراف، ومن ذلك دعوة الحاج حميدان بن محمد النطوبسى ضد الحاج عبد الرحمن بن محمد، الذى أرسل معه أثناء سفره إلى السويس ومكة، أسباب ليبيعها له هناك، وتعهد له بدفع أجرة المركب، غير أن الحاج عبد الرحمن ذكر بأنه سمح للحاج حميدان ببيع الأسباب، وتعهد بدفع أجرة المركب إلى السويس ولم يأذن له بدفع أجرة المركب إلى مكة، وحلف على ذلك، ودفع ما قيمته

---

(١) س٧٠، ص١٠، م٢٥ / ١٣ شعبان ١٠٦٧هـ .

(٢) س٨٧، ص٢١٦، م٤٣٧/ ٢١ محرم ١٠٨٦هـ.

(٣) وكان يشير هنا على طائفة الإنكشارية، أنظر: قلاع مصرية قديمة، ص ٥٧٥.

(٤) زينب الغنام، الجاليات الأجنبية، ص ١٣٦ .

(٥) س ٣٣، ص ١٤٠، م٥٤٢/ ٩شعبان ١٠١٧هـ

(٦) البوغاز: من المصدر التركي بوغمق، أي يخنق، ويطلق فى التركية على الحلقوم وعلى الجزء الضيق من كل شئ. السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في الجبرتى، ص٤١.

(٧) س ٨٦، ص ٣٢٧، م٤٥٤/ ٨ ربيع الثانى ١٠٨٥هـ .

٨٤ نصف فضة أجرة عن سفره للسويس فقط[١].

فضلا عن سياسة الدولة العثمانية إذ أنها لم تضع قيوداً على حركة السكان وممارسة أنشطتهم الاقتصادية والتجارية في أي بلد من البلدان، لذا فقد استقبلت رشيد في تلك الفترة كثير من التجار المغاربة والشوام والحجاز والأتراك وتجار من أوروبا.

فبالنسبة للأتراك والمغاربة فقد كان لهم النصيب الأكبر في التواجد بمدينة رشيد عن غيرهم من الجنسيات الأخرى، وكان لهم دور في تسهيل إرسال البضائع والسلع من بلادهم إلى مصر عامه ورشيد بصفة خاصة، وكان للمغاربة تجمعات جماعية في الجهة البحرية والقبلية ووسط الثغر[٢]، ومن خلال الجداول التالية يتبين لنا أن المغاربة قد عملوا فى العديد من الحرف الصناعية وفى التجارة والنواحى الفقهية، فنجد الزيات(أى عاصر الزيت)، والسقا، الفقيه، المتسبب (وهم الدلالين من صغار التجار)، الخياط وأعيان التجار ومثل هذه المهن تحتاج إلى الاحتكاك مع أفراد المجتمع والتعامل فيما بينهم، بل والحكم بينهم، وهذا ما حدث بين المغاربة وأهل رشيد مما أدى إلى توطيد العلاقة بينهم وتأثر أهل رشيد، كغيرها من المدن المصرية، بعادات المغاربة وتقاليدهم سواء فى الزى الذى أصبح بمثابة موضة، أو الطعام فقد تأثر العديد من المدن البحرية بطعامهم، كذلك اللهجة المغربية التى تبدو واضحة لدى الأفراد، وبالتإلى لابد وأن تأثر المغاربة بالمصريين وعاداتهم.

أما بالنسبة للمغاربة ورتبهم العسكرية، فكما سبق القول أن قانون نامة كان يحرم أتجار أفراد الأوجاقات السبعة او الاختلاط بالمجتمع، ولكن نجد فى القرن السابع عشر أتجاه الأوجاقات، إلى عملية بيع العلوفات التى أصبح معترفا بها من قبل الادارة، فأنتهز التجار هذه الفرصة وبدأوا فى شراء هذه التذاكر ونسبوا إلى اوجاقات الحامية المختلفة، وحيث أن المغاربة قد أصبحوا أحد أفراد المدينة، لذا فقد أستغلوا هذه الفرصة فى الأنتماء إلى الحامية، للتمتع بالأمتيازات التى تمتع بها أفراد الحامية[٣]، ومنهم النوري على بن الحاج أحمد بن الحاج عبد العزيز وهو مغربى الأصل، ومن أعيان التجار، ومن جنود المتفرقة[٤]، وأيضا ابن الحاج ميلاد بن محمد وهو مغربى الأصل، من طرابلس، وأحد جنود طايفة مستحفظان[٥].

وعرفت خطط وشوارع رشيد نسبة لهم، واستمرت شهرة عائلات تجارية منهم طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر من أشهر السلع التي تاجر بها المغاربة فضلا عما سبق ذكره من الأقمشة الحريرية والصوفية والشيلان والأحرمة والجلود والسكر والطرابيش والأسلحة والبن، وتعتبر هذه السلع من السلع الاستهلاكية التي لا غنى عنها

---

(١) س ٢٩، ص ٨٥، م٣٣٥/ ٢ رجب ١٠١٣هـ، وهناك العديد من الشكاوى التجارية على سبيل المثال لا الحصر س ٢٩، ص ١٨٤، م٦٧٩/ ٨ رمضان ١٠١٣هـ ؛ نفس السجل ، ص١٤٠، م٥١٣/ ٦ شعبان ١٠١٣هـ ؛ س ٩٣، ص٤٤١، م ٩٦٨/ ١٧ ربيع الأول ١٠٩٤هـ ؛ س ٢٢، ص ٣٨٢،م ١٢٨٩/ ٧ ربيع الأول ١٠٠٤هـ

(٢) انظر جداول الفصل الثالث والرابع.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المغاربة في مصر في العصر العثماني، ص ١١٥، ١١٦.

(٤) س ٨٧، ص ٢١٠، م٤٣١/ ١٩ محرم ١٠٨٦هـ ، والمتفرقة عربية، وهم فى إصطلاح التاريخ العثماني، طائفة من خدم السلاطين والوزراء، وكبار أصحاب المناصب. السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، ص ١٥٧.

(٥) س ٨٧، ص ٢٣٨، م٤٨٢/ ٢٥ محرم ١٠٨٦هـ

في الحياة اليومية مما يدل على أهميتها ومدى ما تدخره من ربح كبير لهم(١).

أما بالنسبة لتركيا خاصة من (سالونيك – جزيرة رودس – أزمير)(٢) فقد وجدوا في رشيد تمركزاً لهم لمؤاءمتها لطبيعة النشاط التجاري لهم، وكانت أهم السلع التي تاجروا بها الحبوب وتجارة السفن والأقمشة التي تاجر بها أفراد منهم كثيرون برشيد(٣).

وعلى الرغم من العلاقة الوطيدة التي كانت بين التجار (رشيد وتركيا) إلا أنه في بعض الأحيان ما يشوبها القلق نتيجة تعرض البضائع للسرقة على يد القراصنة أو غرق السفن أو الغش في البضائع أو موت أحد الأفراد، ومن ذلك في عام ١٠٨٨هـ وردت حجة من سلانيك تفيد بأنه تم إرسال كمية من الأرز على متن إحدى السفن مغشوش بالملح لزيادة الوزن وطالبت الحجة بعدم تكرار ذلك(٤).

وفي ١٠٩٠هـ تقدم الحاج محمد ابن إبراهيم الرشيدي الذي إقترض من الديوان تسعة أكياس من الفضة يقدر كل كيس منها بـ ٢٥ ألف نصف فضة ليشتري بها بضائع من الثغر ويرسلها إلى شريكه بإستانبول على أن يبيعها ويدفع ما يحصل من ثمنها للمتكلم على تحصيل الأموال المصرية فأرسل له ثلاثة أكياس ثم توفي إلى رحمة الله وطلب الإلتماس عن باقى الأكياس الستة(٥).

وكثيراً ما تعرض التجار لسرقة بضائعهم من طباق سكنهم بالوكالات فقد إدعى ابن عثمان وهو من أهالي فرقة الساكن بطبقة بداخل وكالة المرحوم علي باشا ضد علي ابن عثمان من اهالى قونيه الذى تعدى على طبقته بعد آذان الظهر وأحذ منها الكثير من الأقمشة وطالب بإعادتها(٦).

واستقبلت رشيد عدد من التجار الشوام، إلا أنني لم أعثر في الوثائق على ما يدل على وجود تجمعات للشوام، وإن وجد أفراد قليلة ارتبط عملها بالثغر في التجارة خاصة تجارة البن والزيت والأقمشة بأنواعها، الهرمزى والنابلسى والبعلبكي والطرابلسي والقماش الشامى المسمى بالآلاجه والشاش والتيل والهندي والكمخا(٧).

كما كان للتجار الشوام شبة السيطرة التامة على تجارة الجوخ فقد قاموا بدور ملموس في هذه التجارة وتطورها ذلك منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي، كما استقبلت رشيد عدد من التجار الأجانب خاصة الفرنسيين والبنادقة الذين نعموا بحرية بها ولقد إتخذوا من طباق الوكالات مسكنا لهم، وكما سبق الإشارة فإنهم تخصصوا في سلع

---

(١) عبدالرحيم عبدالرحمن، المغاربة فى مصر، ص٦٦-٦٧.

(٢) أنظر ملحق.

(٣) أحمد عبدالعزيز على عيسى، حجج التجارة والتركات الواردة من محكمة سلانيك لمحكمة رشيد في العصر العثمانى مجلة الانسانيات، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الاسكندرية، ع ٣١، ٢٠٠٩م، هامش ص ٢٥.

(٤) س ٨٨، ص ٣٣١، م٦١٧/ ذي الحجة ١٠٨٨؛ أحمد عبد العزيز عيسى، حجج التجارة والتركات، ص ٤.

(٥) س ٩١، ص ٤٠١، م ٩٠٠/ ٢٤ شوال ١٠٩٠هـ.

(٦) س ٩٣، ص ٢٢٨، م٤٩٧/ ٢٠جماى الأول١٠٩٣هـ.

(٧) السيد سمير عبد المقصود، الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، ع ٢٣١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٦٣.

معينة بل أنهم احتكروا بعض هذه التجارات ..

أما بالنسبة لصغار التجار فهي فئة بسيطة ورأس مالها بسيط ، ولجأ بعض أفراها إلى توسيع ثرواتهم عن طريق المشاركة ، على أن يدفع كل شريك مبلغا معيناً حسب نص العقد، ويصبح المبلغ المدفوع من الطرفين هو رأس مال الشركة، ويتولى أحد الشركاء إدارة عملية الاستثمار المتبقية بين الشركاء بالسوية، وبذلك يمنح بعضهم تحسين أوضاعهم حتى صاروا من ضمن كبار التجار(١).

ج . أصحاب الحرف

لا تقل هذه الفئة أهمية عن فئة التجار ثراءاً، فقد كانت مصنوعاتهم رائجة في المجتمع المصري، ويجمعهم نظام طائفى، تلك النظام الذى كان له دور هام فى تجميع الصناع على أساس واحد، وتدعيم قواهم ووحدتهم، إذ ما قورن بالتفكك الذى أُلحق بالفلاحين، وإن انضمت جماعة منهم ضمن طوائف الحرف، كطائفة محارتة الأرز(٢)، وكان لكل طائفة حرفية شيخ مسؤل عن طائفته، فى تنظيمها وإدارة أمورها وإمدادها بالمواد الخام اللازمة، والنظر فى شئونهم، ومظالمهم، ويتخذ شيخ الطائفة مساعدين له من وكلاء ونقباء وغيرهم مما سيتم الإشارة اليهم عند الحديث عن طائفة المعمار التى لم يختلف تركيبها وتنظيمها عن طوائف الحرف. وتتميز طائفة الحرفيين أنه داخل كل طائفة توجد طوائف أخرى متخصصة، ومن أهم الطوائف الحرفية، طائفة القصابين(٣)، وطائفة السكرية(٤)، وغير ذلك.

د . الجاليات الأوروبية

ونعنى هنا الجالية البندقية، الفرنسية(٥) لكثرة تواجدهم فى رشيد فى فترة الدراسة فقد كان للبنادقة برشيد فندقا وتجارة واسعة(٦) – غير أن الوثائق لم تذكر شيئا فى مثل هذا الموضوع فاعتمدت إلى توضيحة من خلال المراجع والمصادر التى تدل على تواجدهم بها – أما بالنسبة للفرنسين فقد كان من العادة أن يكون برشيد كغيرها من الثغور نائب قنصل فرنسى، كما كان لهم وكالة – على حد – وصف الرحالة الفرنسى الذى زار رشيد آنذاك وهى تشبه فى تكوينها، فندق الفرنسين بالأسكندرية وهو عبارة عن بناء واسع ذات باب كبير ويتوسطها صحن تحيط به الحوانيت، ويعلوها حجرات أقامة التجار(٧).

هـ . أهل الذمة

اتسم مجتمع رشيد بالترابط بين أفراده وعدم التفرقة الأيدلوجية بين أفراد المجتمع وحيث أن مركز رشيد التجاري

---

(١) السيد سمير عبد المقصود، الشوام فى مصر، ص ٩٨.

(٢) س ٢٥، ص ١٤٥، م ٤٣٧/ ٢٠ محرم ١٠٠٩هـ

(٣) س ٢٦، ص ١، م ٢١/ ١٦ ربيع الثانى ١٠٠٨هـ

(٤) س ٢٥، ص ١٣٥، م ٤٠٥/ ٢ محرم ١٠٠٩هـ

(5) Von Bretten,*Voyage en Egypte*, P. 114.

(٦) محمد محمود زيتون، اقليم البحيرة صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ١٢٩.

(7) Clément, *les français d'Egypte*, p. 13.

قد نشط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين لذا نجد أن أعداد من يهود ونصار[١]، سالونيك والشام والمغرب والأندلس قد قدموا إليها وتقلدوا التزام الجمارك[٢]، وشغلوا الوظائف المتعلقة بإدارة دولاب العمل اليومي به، فضلا عن الأنشطة المالية والمصرفية بهذا الميناء، مما جعل وجودهم ضرورياً وإكتسب طابع البقاء والاستمرارية، فنجد يهودي سلاينكي إحتفظ بزوجه له في رشيد طيلة أحد عشر عاما وكان يتردد عليها سنويا طيلة هذه المدة، وكان تمركز اليهود بمدينة رشيد في الجهة البحرية بالثغر[٣].

كما عمل اليهود كوسطاء وسماسرة لبعض السلع الهامة كالسكر والقمح، وكان لهم عملاء في تركيا والأناضول[٤]، وكذلك كتراجمة، حيث كان العديد من اليهود الذين قدموا مصر كانوا على معرفة باللغات الأمر الذى مكنهم من الإشتغال بالترجمة فى العديد من الموانى التى يقصدها الأجانب كثيراً، ولهم قناصل أو نواب بها، ومن اليهود الذين عملوا في رشيد قي ق ١٦ موسية بن أفوردهم ويهود ميشعال وافراهام بن نسور، ومن بين حاخامات رشيد في ق ١٧ الحاخام مورد خاي هاليفي الذي ولد في رشيد عام ١٦٢٠ وشغل منصب كبير الحاخامات في رشيد[٥]،وأيضا المعلم سليمان بن مرد خان اليهودى عامل ثغرى الأسكندرية ورشيد، ووكيله بديوان رشيد المعلم أسحاق بن موسى اليهودى[٦]، والمعلم ابراهيم بن شموال بن ابراهيم، والمعلم قسطاس بن شوعة بن ابراهيم اليهودى الربان وكان ملتزم ثغرى الاسكندرية ورشيد فى بداية القرن السابع عشر[٧]، والمعلم ياسف اليهودى ملتزم جمرك رشيد والاسكندرية، وذلك فى نهاية القرن السابع عشر[٨]، وغيرهم من اليهود الذين إستقروا بالمدينة على مدى طويل.

أشجان أحمد محمد متولى

٠١٠٠٧١٥٥١٩١

Ashganahmed61@yahoo.com

---

(١) تم للإستزادة أنظر محسن على شومان، اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، ع ١٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٥٤.

(٢) ظل اليهود يتقلدون نظام إلتزام الجمارك حتى عهد على بك الذى قلصهم، وإعتمد على مسيحي سوريا، فولنى، ثلاث أعوام في مصر، ص١٤٥.

(٣) س ٨٨، ص ١٤٥، م ٢٨٢/ ١٦ جمادى الثانى ١٠٨٨هـ

(٤) زينب الغنام، الجاليات الأجنبية، ص ١٣٣.

(٥) يعقوب لاندوا، تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية (١٥١٧م/١٩١٤)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي، أحمد عبد اللطيف حماد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص ١٢٤.

(٦) س ٣٩، ص ٢٧١، م٨٨٧/ ٢٥ جمادى الأول ١٠٢٧هـ

(٧) س ٢١، ص ١٠٥، م٣٢٧/ ٥ شوال ١٠٠٣هـ

(٨) اذونات صرف مرتبات عساكر قلعة رشيد من واردات جمرك رشيد، محفظة ٢، ملف ٦.